NPT/CONF.2026/PC.I/3

Distr.: General
21 June 2023
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2026

الدورة الأولى

فيينا، 31 تموز/يوليه – 11 آب/أغسطس 2023

تنفيذ خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2010

تقرير مقدم من اليابان

يدعو الإجراء 20 من خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2010 الدولَ الأطراف إلى تقديم تقارير منتظمة عن تنفيذها لخطة العمل، وللخطوات العملية الثلاث عشرة الواجب اتخاذها من أجل نزع السلاح المنصوص عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2000، وللفقرة 4 (ج) من المادة السادسة من مقرر عام 1995 المعنون "مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين". وينص الإجراء 21 من خطة العمل على اتخاذ تدبير لبناء الثقة يتمثل في تشجيع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاتفاق في أقرب وقت ممكن على شكل موحد للتقارير وعلى تحديد الفترة الزمنية الملائمة الفاصلة بين التقرير والذي يليه، وذلك لأغراض توفير المعلومات الموحّدة طوعاً دون المساس بالأمن القومي. وتقدم اليابان هذا التقرير وفقاً لتلك الالتزامات.

الرجاء إعادة استعمال الورق

رقم الإجراء الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
أولا – نزع السلاح النووي	
1 تلتزم الدول الأطراف كافة باتباع سياسات تتوافق تماما مع أحكام المعاهدة ومع الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.	لا تزال اليابان، باعتبارها البلد الوحيد على الإطلاق الذي تعرض لقصف بالقنابل الذرية أثناء الحرب، ملتزمة التزاما قويا بتعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على جميع ركائزه الثلاث، وبالتقدم في السير نحو إرساء عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وتظل حكومة اليابان على التزامها بالسياسة الأساسية المتمثلة في احترام "مبادئ عدم الانتشار النووي الثلاثة" وهي عدم حيازة الأسلحة النووية أو عدم تصنيعها أو عدم السماح بدخولها إلى أراضي اليابان. وترى اليابان أنه من أجل اتخاذ خطوات نحو إرساء عالم خالٍ من الأسلحة النووية، من الضروري بناء تدابير واقعية وعملية على أساس التعاون بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، دون إغفال الاعتراف الواضح بالجوانب الإنسانية لاستخدام الأسلحة النووية وإجراء تقييم موضوعي للبيئة الأمنية الدولية القاسية. وعلاوة على ذلك، تلتزم اليابان بإحراز تقدم في بذل الجهود الواقعية والعملية من خلال جملة أمور منها تعزيز شفافية القوى النووية، وتقديم قرارات إلى الجمعية العامة تدعو إلى اتخاذ إجراءات موحدة من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وتقديم مساهمات فعالة من أجل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والسعي إلى بدء المفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، والمشاركة بنشاط في المناقشات المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح النووي. واضطلعت اليابان بدور فعال في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، وهي مجموعة أقاليمية من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ملتزمة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها الأساس الضروري لتحقيق نزع السلاح النووي وحجر الزاوية للنظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية، واقترحت تدابير واقعية وعملية للمضي قدما في نزع السلاح النووي. ففي الاجتماع الحادي عشر الرفيع المستوى لمبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح المعقود في نيويورك في آب/أغسطس 2022، أصدرت المبادرة البيان المشترك الرفيع المستوى لإظهار التزام المبادرة بأهمية دعم نظام المعاهدات وتعزيزه. وشاركت اليابان أيضا في مبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي، وهي مجموعة أقاليمية أخرى من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، أسهمت بنشاط في عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار من خلال تقديم ورقتي العمل

رقم الإجراء الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان

المعنونتين "مرتكزات النهوض بنزع السلاح النووي" و "مجموعة من تدابير الحد من المخاطر النووية" في عام 2020.

وبصفتها رئيسة مجموعة الدول السبع في عام 2023، أصدرت اليابان، مع الأعضاء في مجموعة الدول السبع "رؤية هيروشيما بشأن نزع السلاح النووي لقادة مجموعة الدول السبع" في 19 أيار/مايو، وهو أول بيان مستقل على مستوى القادة بشأن نزع السلاح النووي.

وإلى جانب هذه الجهود، أنشأت اليابان في عام 2017 فريق الشخصيات البارزة المعني بإحراز تقدم هام في نزع السلاح النووي، الذي يتألف من 17 خبيرا في المجموع: 7 خبراء يابانيين و 10 خبراء من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية وغيرها. وعُقدت خمسة اجتماعات للفريق في الفترة الممتدة من تشرين الثاني/نوفمبر 2017 إلى تموز/يوليه 2019. ومن خلال مناقشات الفريق، قُدمت إلى وزارة الخارجية اليابانية جملة من التوصيات في آذار/مارس 2018، و "نداء كيوتو" في نيسان/أبريل 2019، و "تقرير الرئيس" في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وقدمت اليابان هذه النواتج المتوخاة إلى عملية الاستعراض العاشرة لمعاهدة عدم الانتشار.

وفي عام 2022، أنشأت اليابان الفريق الدولي للشخصيات البارزة من أجل عالم خال من الأسلحة النووية، الذي يتألف من 15 خبيرا في المجموع: 5 خبراء يابانيين و 10 خبراء من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية وغيرها. وعُقد الاجتماع الأول للفريق الدولي في هيروشيما يومي 10 و 11 كانون الأول/ديسمبر 2022. وبالإضافة إلى ذلك، عُقد الاجتماع الثاني للفريق الدولي في طوكيو يومي 4 و 5 نيسان/أبريل 2023. ومن خلال الاجتماعين، حلل أعضاء الفريق الدولي الحالة الدولية الراهنة والبيئة الأمنية المحيطة بنزع السلاح النووي، وأجروا أيضا مناقشات صريحة بشأن التحديات التي تواجه تعزيز نزع السلاح النووي، والأولويات على جبهة نزع السلاح النووي، وطريقة المضي قدما بالمناقشات المقبلة في الفريق الدولي. وناقشوا أهمية الحفاظ على نظام معاهدة عدم الانتشار وتعزيزه، بهدف تقديم مساهمة إيجابية في عملية استعراض معاهدة الانتشار لعام 2026، والتي ستبدأ اعتبارا من الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض لعام 2026، المقرر عقدها في نهاية تموز/يوليه 2023. ولهذا الغرض، وجه الفريق الدولي رسالة إلى الدورة الأولى للجنة التحضيرية.

وما فتئت اليابان تشارك في أنشطة التوعية بحقيقة القصف الذري والاعتراف الواضح بعواقبه الإنسانية عبر الحدود والأجيال.

رقم الإجراء	الإجراء	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
2	تلتزم الدول كافة بتطبيق مبادئ اللارجعة والقابلية للتحقق والشفافية فيما يتعلق بتنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة.	تعيد اليابان تأكيد أهمية مبادئ اللارجعة والقابلية للتحقق والشفافية فيما يتعلق بتنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة. تدعو اليابان جميع الدول إلى تطبيق تلك المبادئ الثلاثة فيما يتعلق بعملية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي من خلال تقديم القرارات إلى الجمعية العامة. قدمت اليابان ورقة عمل بشأن الشفافية بعنوان ("الشفافية وتقديم التقارير وتعزيز عملية الاستعراض") إلى مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2015، شجعت فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاتفاق على نموذج موحد للتقارير وتقديمه سنوياً في سياق تعزيز عملية استعراض المعاهدة. قدمت اليابان، مع الأعضاء الأحد عشر الآخرين في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح ثلاث ورقات عمل بشأن الشفافية إلى عملية استعراض المعاهدة لعام 2015، كانت الأولى في عام 2012 بعنوان ("الشفافية فيما يتعلق بالأسلحة النووية")، والثانية في عام 2014 بعنوان ("زيادة الشفافية في ميدان نزع السلاح النووي")، والثالثة في عام 2015 بعنوان ("توخي الشفافية من جانب الدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية"). وفي عملية الاستعراض العاشرة للمعاهدة ظلت المبادرة ملتزمة بهذا الجهد، إذ قدّمت ورقات عمل في أعوام 2017 بعنوان (" توخي الشفافية من جانب الدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية")، و 2018 بعنوان ("مقترحات مقدمة من مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح لتحسين الشفافية من أجل تعزيز عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية")، و 2019 بعنوان ("تعزيز الإبلاغ الوطني باعتباره تدبيرا رئيسيا من تدابير الشفافية وبناء الثقة")، وعقدت اجتماعات للتواصل مع المجموعات الأخرى. شددت اليابان، مع الأعضاء الآخرين في مجموعة الدول السبع، على أهمية الشفافية فيما يتعلق بالأسلحة النووية ورحبت بالإجراءات المتخذة بالفعل لتعزيز تدابير تحقيق الشفافية بصورة فعالة ومسؤولة من خلال توفير بيانات عن قواتها النووية والحجم الحقيقي لترسانتها النووية. ودعا الأعضاءُ أيضا الدولَ الحائزة للأسلحة النووية التي لم تدخل بعدُ مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في حوار هادف بشأن الشفافية فيما يتعلق بترساناتها النووية والحد من المنافسة النووية إلى أن تفعل ذلك، بسبل منها توفير شرح تفصيلي صريح للتقارير الوطنية مقرون بمناقشة تحاورية مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمشاركين من المجتمع المدني في الاجتماعات المقبلة ذات الصلة بمعاهدة عدم الانتشار (رؤية هيروشيما بشأن نزع السلاح النووي لقادة مجموعة الدول السبع، أيار/مايو 2023).

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
		وعلاوة على ذلك، شددت مجموعة الدول السبع على ضرورة مواصلة توخي الشفافية في إدارة البلوتونيوم المدني، وأكدت على أهمية تنفيذ المبادئ التوجيهية لإدارة البلوتونيوم (INFCIRC/549)، ودعت جميع الدول التي التزمت بإبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية سنويا بجميع حيازاتها من البلوتونيوم المستخدم في الأنشطة النووية السلمية، إلى الوفاء بتلك الالتزامات.
3	تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية، في تنفيذها لتعهدها الصريح بتحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية، ببذل مزيد من الجهود لتخفيض الأسلحة النووية بجميع أنواعها، المنشور منها وغير المنشور، وإزالتها في نهاية المطاف، وذلك باتخاذ تدابير انفرادية وثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف.	
4	يلتزم كل من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بالسعي إلى تحقيق النفاذ المبكر والتطبيق التام للمعاهدة المتعلقة بتدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، ويُشجَّعان على مواصلة المناقشات بشأن تدابير المتابعة بغية تحقيق تخفيضات أكبر لترسانتيهما النوويتين.	
5	تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتعجيل في إحراز تقدم ملموس بشأن الخطوات المفضية إلى نزع السلاح النووي الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2000، على نحو يعزز الاستقرار والسلام والأمن غير المنقوص والمعزَّز على الصعيد الدولي. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن هذه الدول مدعوة إلى العمل بسرعة من أجل تحقيق جملة أهداف منها ما يلي:	
5 (أ)	السعي على وجه السرعة إلى تحقيق تخفيض شامل للمخزون العالمي للأسلحة النووية بجميع أنواعها على النحو المحدد في الإجراء 3؛	
5 (ب)	تناول مسألة الأسلحة النووية جميعها بغض النظر عن نوعها أو مكانها بوصف ذلك جزءاً لا يتجزأ من عملية نزع السلاح النووي العامة؛	

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
5 (ج)	مواصلة تقليص دور الأسلحة النووية وأهميتها في جميع المفاهيم والنظريات والسياسات العسكرية والأمنية؛	
5 (د)	مناقشة السياسات التي يمكن أن تحول دون استخدام الأسلحة النووية وتؤدي في نهاية المطاف إلى إزالتها، وتحد من خطر الأسلحة النووية وتسهم في منع انتشار الأسلحة النووية ونزعها؛	
5 (هـ)	النظر في المصلحة المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مواصلة خفض الوضع التشغيلي لمنظومات الأسلحة النووية بسبل تعزز الاستقرار والأمن على الصعيد الدولي؛	
5 (و)	التقليل من خطر الاستعمال غير المقصود للأسلحة النووية؛	
5 (ز)	مواصلة تعزيز الشفافية وتوطيد الثقة المتبادلة.	
6	تتفق الدول كافة على ضرورة أن يقوم مؤتمر نزع السلاح فورا بإنشاء هيئة فرعية لتناول مسألة نزع السلاح النووي في سياق برنامج عمل شامل ومتوازن يتم الاتفاق عليه.	ظلت اليابان تدعو باستمرار إلى اعتماد برنامج عمل يؤدي إلى التفاوض على معاهدة لنزع السلاح في إطار مؤتمر نزع السلاح. وأكدت اليابان أهمية اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن. ودعت الشخصياتُ السياسية التالية جميعَ أعضاء مؤتمر نزع السلاح، خلال الأجزاء الرفيعة المستوى التي عقدتها تلك الهيئة مؤخراً إلى اعتماد برنامج العمل المذكور: – السيد يوشيماسا هاياشي، وزير الخارجية، في عامي 2023 و 2022 (رسالة بالفيديو) – السيد إيتشيرو واشيو، وزير الدولة للشؤون الخارجية، في عام 2021 (رسالة بالفيديو)، والسيدة أساكو أومي، نائبة الوزير البرلماني للشؤون الخارجية، في عام 2020 – السيد كيوتو تسوجي، نائب الوزير البرلماني للشؤون الخارجية، في عام 2019 وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اليابان قرارات للجمعية العامة، ومنها القرار المعنون "اتخاذ خطوات لرسم خريطة طريق مشتركة من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية" في عام 2022، الذي اتخذته الجمعية بأغلبية كبيرة، وأكدت فيه اليابان على ضرورة مواصلة استكشاف إمكانيات للتغلب على الجمود المستمر مما يقرب من ثلاثة عقود في مؤتمر نزع السلاح.

رقم الإجراء الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
7 تتفق الدول كافة على ضرورة أن يشرع مؤتمر نـزع السلاح على الفور، وفي سياق برنامج عمل شامل ومتوازن يتم الاتفاق عليه، في مناقشة وضع ترتيبات دولية فعالة لتقديم ضـــمانات للدول غير الحائزة لأســـلحة نووية بعدم اســـتعمال الأســـلحة النووية أو التهديد باســـتعمالها بحيث تُناقش هذه الترتيبات بصورة موضوعية ودون قيود بهدف وضع توصيات تتناول هذه المسألة بجميع جوانبها مع عدم استبعاد إمكانية إبرام صك ملزِم قانونا على الصعيد الدولي. ويـدعو مؤتمر الاســـتعراض الأمين العـام للأمم المتحدة إلى عقد اجتماع رفيع المســـتوى في أيلول/سبتمبر 2010 دعما لأعمال مؤتمر نزع السلاح.	قدمت اليابان قرارات للجمعية العامة، ومنها القرار المعنون "اتخاذ خطوات لرسم خريطة طريق مشـــتركة من أجل إيجاد عالم خال من الأســـلحة النووية" في عام 2022، الذي اتخذته الجمعية بأغلبية كبيرة، وأكدت فيه اليابان على أهمية الضمانات الأمنية المقدمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية. وقدمت اليابان أيضا، مع الأعضاء الأحد عشر الآخرين في مبادرة عدم الانتشار ونزع السـلاح، ورقة عمل بشـأن المناطق الخالية من الأسـلحة النووية والضـمانات الأمنية السلبية إلى اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار لعام 2013. وفي عام 2016، شارك السيد موتومي تاكيساوا، نائب الوزير البرلماني للشؤون الخارجية لليابان، في المؤتمر الدولي المعني بمســـألة "بناء عالم خال من الأسلحة النووية"، الذي استضافته كازاخستان للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإغلاق موقع سيميبالاتينسك للتجارب النووية.
8 تلتزم جميع الدول الحائزة للأســـلحة النووية بالاحترام الكامل لالتزاماتها القائمة فيما يتعلق بالضـــمانات الأمنية. وتُشـــجَّع الدول الحائزة للأسـلحة النووية التي لم تقدم بعد هذه الضـــمانات إلى الدول غير الحائزة لأســـلحة نووية الأطراف في المعاهدة على أن تفعل ذلك.	
9 يُشـجَّع القيام بإنشـاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية، حيثما يكون ذلك مناسبا، بناء على ترتيبات يُتفق عليها بحرّية فيما بين دول المنطقة المعنية وذلك وفقا للمبادئ التوجيهية الصـــادرة في عام 1999 عن هيئة نزع الســـلاح التابعة للأمم المتحدة. وتُشجع جميع الدول المعنية على التصديق على معاهدات إنشـاء المناطق الخالية من الأسـلحة النوويـة وعلى بروتوكولاتهـا ذات الصـــلـة وعلى التشـــاور والتعاون بشـــكل بناء لكي يبدأ نفاذ البروتوكولات الملزِمة قانونا ذات الصـــلة لجميع معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي تشمل ضمانات أمنية سلبية. وتُشجَّع الدول المعنية على استعراض أي تحفظات ذات صلة.	منذ عام 1989، تنظم اليابان، مع الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بقضـايا نزع السـلاح، الذي تشكل المناطق الخالية من الأسـلحة النووية أحد بنود جدول الأعمال المطروحة للمناقشة. وساهمت اليابان في مناقشة مسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية وفي الترويج لإنشاء تلك المناطق. وأيدت اليابان قرارات الجمعية العامة بشـأن خمس معاهدات للمناطق الخالية من الأسلحة النووية وبشأن مركز الدولة الخالية من الأسلحة النووية في منغوليا. وفي قرارات الجمعيـة العـامـة، بمـا فيهـا القراران المعنونـان "مســـارات العمـل المشـتركة والحوار الاسـتشـرافي من أجل إيجاد عالم خال من الأسـلحة النووية" و "العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأســـلحة النووية"، اللذان قدمتهما اليابان واتخذتهما الجمعية بأغلبية كبيرة، أكدت اليابان على أهمية إنشاء مزيد من المناطق الخالية من الأســـلحة النووية وفقاً للمبادئ التوجيهية لعام 1999 الصادرة عن هيئة نزع السلاح. واسـتضـافت اليابان مؤتمرا غير رسـمي في ناغازاكي في كانون الأول/ديسـمبر 2016 بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
		ونظمت اليابان، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، في شباط/فبراير 2020، حلقة نقاش بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.
10	تتعهّد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تصدّق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على وجه السرعة، مع ملاحظة أن القرارات الإيجابية التي تتّخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية سيكون لها تأثير مفيد على صعيد التصديق على تلك المعاهدة، وأن الدول الحائزة للأسلحة النووية تقع على عاتقها مسؤولية خاصة تتمثّل في تشجيع بلدان المرفق 2 على التوقيع والتصديق، ولا سيما تلك البلدان التي لم تنضمّ بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولا تزال تشغّل منشآت نووية غير خاضعة للضمانات.	
11	ريثما يبدأ نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تلتزم جميع الدول بالامتناع عن القيام بالتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى، وعن استخدام تكنولوجيات الأسلحة النووية الجديدة، وعن القيام بأي عمل متنافٍ مع هدف تلك المعاهدة ومقصدها، وينبغي الإبقاء على جميع إجراءات الوقف الاختياري القائمة للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية.	وقعت اليابان على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في 24 أيلول/سبتمبر 1996 وصدقت عليها في 8 تموز/يوليه 1997. وعدلت اليابان "القانون المتعلق بتنظيم المواد النووية المصدرية ومواد الوقود النووي والمفاعلات النووية" عندما صدقت على المعاهدة. وأعربت اليابان عن التزامها بأهمية الوقف الاختياري للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية، داعية إلى هذا الوقف الاختياري من خلال ما يلي: '1' قرارات الجمعية العامة، بما فيها القراران المعنونان "مسارات العمل المشتركة والحوار الاستشرافي من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية" و "اتخاذ خطوات لرسم خريطة طريق مشتركة من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية"، التي قدمتها اليابان واعتمدتها الجمعية بأغلبية كبيرة؛ '2' اضطلعت اليابان بدور هام باعتبارها منسقة للمادة الرابعة عشرة من المعاهدة، مع كازاخستان، من عام 2015 إلى عام 2017، ورئيسة مشاركة لاجتماعات أصدقاء المعاهدة في أعوام 2016 و 2018 و 2022 (المعقودة على مستوى القادة للمرة الأولى) حيث أكدت على أهمية بدء نفاذ المعاهدة والوقف الاختياري للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية.
12	تعترف جميع الدول التي صدّقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بإسهامات المؤتمرات على صعيد تسهيل بدء نفاذ تلك	اغتنمت اليابان كل فرصة مناسبة في اتصالاتها الثنائية وفي المؤتمرات المتعددة الأطراف التي عقدتها مع بقية الدول المدرجة في المرفق 2، على الصعيدين السياسي والرسمي، لتشجيع التوقيع و/أو التصديق على المعاهدة. وأكدت

رقم الإجراء الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
المعاهدة، وبإسهام التدابير التي اعتُمدت بتوافق الآراء في المؤتمر السادس لتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عقد في أيلول/سبتمبر 2009، وتلتزم بالإبلاغ في مؤتمر عام 2011 عن التقدم المحرز نحو بدء نفاذ تلك المعاهدة بصورة عاجلة.	اليابان أيضا على أهمية بدء نفاذ المعاهدة مع البلدان التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة. وشارك وزير الخارجية، توشيميتسو موتيغي، في مؤتمر المادة الرابعة عشرة في أيلول/سبتمبر 2021، وأبلغ عن الجهود المبذولة لتيسير دخول المعاهدة حيز النفاذ.
13 تتعهّد جميع الدول التي صدّقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بالعمل على بدء نفاذ تلك المعاهدة وتنفيذها على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.	قادت اليابان ونسقت الجهود الدولية الرامية إلى التشجيع على دخول المعاهدة حيز النفاذ. وأنشأ البلد مجموعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بالاشتراك مع أستراليا وهولندا في عام 2002، وقام بدور هام باعتباره منسقا للمادة الرابعة عشرة من المعاهدة، إلى جانب كازاخستان، من عام 2015 إلى عام 2017. واغتنمت اليابان كل فرصة مناسبة في اتصالاتها الثنائية وفي المؤتمرات المتعددة الأطراف التي عقدتها مع بقية الدول المدرجة في المرفق 2، على الصعيدين السياسي والرسمي، لتشجيع التوقيع و/أو التصديق على المعاهدة. فعلى سبيل المثال، في اجتماع رؤية هيروشيما بشأن نزع السلاح النووي لقادة مجموعة الدول السبع، شدد الأعضاء على أن دخول المعاهدة حيز التنفيذ يشكل مسألة ملحة (أيار/مايو 2023). وأيضا، في إعلان القادة المشترك الصادر عن الاجتماع الثامن لقادة جزر المحيط الهادئ، أقرت اليابان وأعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ بالدعوة إلى بدء نفاذ المعاهدة وأعربت عن اعتزامها إيجاد سبل للتعاون في الكشف عن التجارب النووية. وفي اجتماع وزراء خارجية مجموعة العشرين المعقود في بوينس آيرس، شددت اليابان على ضرورة بدء نفاذ المعاهدة. وعقدت اليابان أيضا مؤتمرا إقليميا بشأن المعاهدة في عام 2017 ودعت إلى التعجيل في دخولها حيز النفاذ وإلى بدء حوار فيما بين الدول في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وشاركت اليابان في رئاسة مجموعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تعقد اجتماعا رفيع المستوى مرتين سنويًا. وقد عُقد الاجتماع على مستوى القادة لأول مرة في عام 2022 واعتمد بيانا مشتركا بشأن المعاهدة. وقد شدد رئيس الوزراء كيشيدا في ملاحظاته الافتتاحية التي أدلى بها في بداية الاجتماع على أهمية إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة والتعجيل في دخولها حيز النفاذ، فضلا عن تعزيز نظام التحقق. وشاركت اليابان في تقديم قرار الجمعية العامة السنوي المعنون "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية" وصوتت تأييدًا له، والذي حثت فيه الجمعيةُ جميعَ

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
		الدول التي لم توقع وتصدق بعد على المعاهدة على أن تفعل ذلك في أقرب فرصة، بغية التعجيل في دخولها حيز النفاذ وإضفاء الطابع العالمي عليها.
14	تُشجِّع اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أن تطور على النحو الكامل نظام التحقق لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما يشمل الانتهاء مبكّرا من وضع نظام الرصد الدولي وتطبيقه بشكل مؤقت وفقا للولاية المسندة إلى اللجنة التحضيرية التي ستقوم عند بدء نفاذ تلك المعاهدة بدور نظام تحقق فعّال وموثوق وتشاركي ولا تمييزي ذي نطاق تغطية عالمي، وتتولّى ضمان الامتثال لتلك المعاهدة.	أصدرت اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تراخيص لجميع ما تستضيفه اليابان من محطات نظام الرصد الدولي ولمختبر واحد (ست محطات لرصد الاهتزازات، ومحطة واحدة للرصد دون السمعي، ومحطتان للنويدات المشعة، ومختبر واحد). وفي عام 2019، تبرعت اليابان بمبلغ 000 140 مليون يورو للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، من أجل زيادة تعزيز قدراتها في مجال التحقق. وتبرعت اليابان بمبلغ 026 747 دولاراً في عام 2011، ومبلغ 000 455 دولار في عام 2013، ومبلغ 2,4 مليون دولار في عام 2017. ودعما لبدء نفاذ المعاهدة، تقدم اليابان منذ عام 1995 دورة تدريبية في مجال الرصد العالمي للزلازل للتعريف بأحدث التكنولوجيات والمعارف في هذا المجال. ودَعت اليابان خبراء في علم الزلازل من بلدان نامية، من بينها عدة دول مدرجة في المرفق 2، إلى المشاركة في الدورة التدريبية السنوية ودعمت بناء قدراتها على الرصد العالمي للزلازل وتطبيقه على تكنولوجيا رصد التجارب النووية.
15	تتفق جميع الدول على أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح فوراً، في إطار برنامج عمل متفق عليه وشامل ومتوازن، في التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى وفقا لتقرير المنسق الخاص لعام 1995 (CD/1299) والتكليف الوارد فيه. وفي هذا الصدد أيضا، يدعو مؤتمر الاستعراض الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى في أيلول/سبتمبر 2010 دعما لأعمال مؤتمر نزع السلاح.	تؤيد اليابان بقوة أهداف معاهدةٍ تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، باعتبارها معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وشددت على أهمية البدء في مفاوضات بشأن المعاهدة في مناسبات عديدة منها قرار الجمعية العامة المعنون "اتخاذ خطوات لرسم خريطة طريق مشتركة من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية"، وقرارها المعنون "مسارات العمل المشتركة والحوار الاستشرافي من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية"، وقرارها المعنون "العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية". وجرت الدعوة أيضا إلى البدء الفوري في التفاوض على معاهدة من هذا النوع في اجتماع رؤية هيروشيما بشأن نزع السلاح النووي لقادة مجموعة الدول السبع (أيار/مايو 2023). وقدمت اليابان، مع البلدان الأعضاء الأخرى في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ورقات عمل بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض لعام 2015، في دورتها المعقودة عام 2012، وإلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض العاشر، في دورتها المعقودة عام 2017. وفي عام 2011، تشاركت اليابان وأستراليا في استضافة مناسبات جانبية للخبراء في جنيف على هامش مؤتمر نزع السلاح لمناقشة الجوانب التقنية لمعاهدة بهذا

رقم الإجراء الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
	الشـــأن والحفاظ على الزخم فيما يتعلق بالبدء في إجراء مفاوضـــات في مؤتمر نزع السلاح.
	وشـاركت اليابان بنشـاط وأسـهمت بصـورة بناءة في المناقشـات التي دارت في إطـار فريق الخبراء الحكوميين المعني بوضـــع معـاهـدة لوقف إنتـاج المواد الانشـطارية، في عامي 2014 و 2015، وفي إطار فريق الخبراء التحضـيري الرفيع المستوى المعني بوضـع هذه المعاهدة، في عامي 2017 و 2018، الذي صـــاغ تقريره مشـــفوعا بمجموعة متنوعة من الخيارات لعناصـــر المعاهدة التي ستوضع لاحقًا.
16 تشـجَّع الدول الحائزة للأسـلحة النووية على الالتزام بالإعلان للوكالة الدولية للطاقة الذرية، حســـب الاقتضـاء، عن جميع المواد الانشـطارية التي يقرّر كل منها أنها لم تعد مطلوبة للأغراض العســـكرية وأن إخضـاع هذه المواد في أقرب وقت ممكن عمليا للتحقّق من جـانـب الوكـالـة الـدوليـة أو غيرهـا من آليات التحقّق الدولية المناســـبة، واتخاذ تلك الدول ترتيبات لاستخدام هذه المواد في الأغراض السلمية ضـــمـانـاً لبقـاء هـذه المواد خـارج نطـاق البرامج العسكرية إلى الأبد.	
17 في ســياق الإجراء 16، تشـــجَّع جميع الدول على دعم وضع ترتيبات تحقّق ملائمة وملزمة قانونا، في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ضـــمانا للإزالة التي لا رجعة فيها للمواد الانشـطارية التي تقرّر كل دولة من الدول الحائزة للأسـلحة النووية أنها لم تعد مطلوبة للأغراض العسكرية.	
18 تشـــجَّع جميع الدول التي لم تشـــرع بعد في عملية لتفكيك منشـــآت إنتاج المواد الانشـــطارية لأغراض صـــنع الأسـلحة النووية أو وسـائل التفجير النووية الأخرى أو لتحويل تلك المنشـــآت للاســـتخدامات السلمية، على القيام بذلك.	
19 تتفق جميع الـدول على أهميـة دعم التعـاون بين الحكومـات والأمم المتحـدة وغيرهـا من المنظمـات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني بهدف زيادة الثقة	شاركت اليابان بنشاط في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، وهي مبادرة دولية تهدف إلى زيادة فهم التحديات المعقدة التي ينطوي عليها التحقق

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
	وتحسين الشفافية وتطوير قدرات تحقّق ذات كفاءة فيما يتصل بنزع السلاح النووي.	من نزع السلاح النووي وإيجاد حلول لها، من خلال إيفاد خبراء إلى جميع الأفرقة العاملة. واعترافاً بأهمية هذه الشراكة باعتبارها أداة قوية لاتخاذ تدابير عملية وملموسة تحقيقًا للهدف المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية، استضافت اليابان الاجتماع العام الثالث للشراكة في طوكيو في حزيران/يونيه 2016. وشددت اليابان على أهمية الجهود المبذولة لتطوير قدرات التحقق من نزع السلاح النووي في قراري الجمعية العامة المتكررين المعنونين "مسارات العمل المشتركة والحوار الاستشرافي من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية" و "العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية"، اللذين قدمتهما اليابان إلى الجمعية. وشاركت اليابان بنشاط في المناقشات التي جرت في إطار فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي من عام 2018 إلى عام 2019 المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة المتخذ في عام 2016 وفريق الخبراء الحكوميين اللاحق المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة المتخذ في عام 2019. وبالإضافة إلى ذلك، دعت اليابان، إلى جانب الأعضاء في مجموعة الدول السبع، الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تدخل بعدُ مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في حوار هادف بشأن الشفافية فيما يتعلق بترساناتها النووية والحد من المنافسة النووية إلى أن تفعل ذلك، بسبل منها توفير شرح تفصيلي صريح للتقارير الوطنية مقرون بمناقشة تحاورية مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمشاركين من المجتمع المدني في الاجتماعات المقبلة ذات الصلة بمعاهدة عدم الانتشار (رؤية هيروشيما بشأن نزع السلاح النووي لقادة مجموعة الدول السبع، أيار/مايو 2023).
20	ينبغي للدول الأطراف أن تقدم، في إطار عملية الاستعراض المعزَّزة للمعاهدة، تقارير منتظمة عن تنفيذ خطة العمل هذه وتنفيذ الفقرة 4 (ج) من المادة السادسة من مقرّر عام 1995 المعنون "مبادئ وأهداف لعدم انتشار الأسلحة ونزع السلاح النوويين"، وعن الخطوات العملية المتفق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام 2000، مع الإشارة إلى فتوى محكمة العدل الدولية المؤرّخة 8 تموز/يوليه 1996.	قدمت اليابان التقارير الوطنية التالية عن تنفيذ خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر الاستعراض لعام 2010: (2014) NPT/CONF.2015/PC.III/4 (2017) NPT/CONF.2020/PC.I/9 (2018) NPT/CONF.2020/PC.II/5 (2019) NPT/CONF.2020/PC.III/4 (2020) NPT/CONF.2020/22 وتقدم اليابان هذا التقرير بشأن تنفيذ خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر الاستعراض لعام 2010 تحديثًا لتقريرها لعام 2020

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
21	كإجراء لبناء الثقة، تشجَّع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاتفاق في أقرب وقت ممكن على شكل موحّد للتقارير وعلى تحديد الفترة الزمنية الملائمة الفاصلة بين التقرير والذي يليه، وذلك لأغراض توفير المعلومات الموحّدة طوعاً دون المساس بالأمن القومي. والأمين العام للأمم المتحدة مدعوّ إلى إنشاء مستودع مفتوح للجمهور تودع به المعلومات المقدّمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية.	في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ خطة العمل لمؤتمر الاستعراض لعام 2010، قدمت اليابان، بالاشتراك مع البلدان الأعضاء الأخرى في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ثلاث ورقات عمل بشأن الشفافية إلى اجتماعات اللجنة التحضيرية لعامي 2012 و 2014 وإلى مؤتمر الاستعراض لعام 2015، على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اليابان ورقة عمل بشأن شفافية عملية الاستعراض والإبلاغ عنها وتعزيزها إلى مؤتمر الاستعراض لعام 2015، واقترحت فيها نصاً لإدراجه في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام 2015. وفي عملية الاستعراض العاشرة لمعاهدة عدم الانتشار، قدمت اليابان، مع البلدان الأخرى الأعضاء في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ورقتي عمل، في عامي 2017 و 2018، مشفوعتين بنموذج جديد للإبلاغ يمكن أن تستخدمه جميع الدول الأطراف لتقديم معلومات عن الطريقة التي نفذت بها التزاماتها المنبثقة عن خطة العمل لعام 2010. وقدمت اليابان أيضاً ورقة عمل في عام 2019 تتضمن مصفوفة إرشادية وتقترح المواضيع التي ستتناولها ثلاث فئات من الدول في نموذج للإبلاغ في المستقبل. وبادرت اليابان أيضا بعقد الاجتماع الوزاري العاشر لمبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح في ناغويا، في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وتقديم البيان الوزاري المشترك الذي أعلنت فيه عزم المبادرة الإلحاح لكي تعمد الدول الأطراف في المعاهدة، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى تقديم تقارير وطنية شاملة ومنتظمة.
22	تشجَّع جميع الدول على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (A/57/124) بشأن الدراسة التي أجرتها الأمم المتحدة عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وذلك للمضي قدما نحو تحقيق أهداف المعاهدة دعما لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.	تلتزم اليابان، باعتبارها البلد الوحيد على الإطلاق الذي تعرّض لقصف بالقنابل الذرية أثناء الحرب، بكفالة أن تبقى ذكرى الآثار والمآسي الإنسانية الكارثية التي حلّت بهيروشيما وناكازاكي حية إلى الأبد. ولهذا الغرض، تولي اليابان، باعتبارها أيضا مناصرا للإجراء 38، المعنون" إنشاء منبر لمشاركة الشباب"، من خطة الأمين العام لنزع السلاح، أهمية قصوى للتثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، ولا سيما بالنسبة لجيل الشباب، بغية تشجيع هذا الجيل على التفكير من تلقاء نفسه والعمل على معالجة مسائل الأمن الدولي، فضلا عن نزع السلاح وعدم الانتشار على الصُعد الوطني والمحلي والفردي. ودأبت اليابان كل سنة ومنذ عام 1983 على توجيه دعوة إلى دبلوماسيين شباب من مختلف البلدان عن طريق برنامج الأمم المتحدة للزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية في ميدان نزع السلاح، وقد سافر حتى الآن 982 زميلا إلى اليابان وزاروا هيروشيما وناغازاكي للتعرف على حقائق استخدام الأسلحة النووية.

رقم الإجراء الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان

وترعى اليابان مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بقضايا نزع السلاح في مدن شتى منذ عام 1989، حيث يشـــارك ممثلو الدول والأمم المتحدة والمؤســـســـات الأكاديمية والمجتمع المدني من جميع أنحاء العالم في مناقشات مفيدة.

وفي العملية التحضيرية لمؤتمر الاستعراض العاشر، قدمت اليابان مع أعضاء مبادرة عدم الانتشـار ونزع السـلاح ورقة عمل مشـتركة عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار إلى الدورتين الأولى والثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في المعاهدة، وذلك عقب ورقة عمل مشـــتركة قُدمت إلى مؤتمر اسـتعراض المعاهدة لعام 2015. وقد أدلت اليابان ببيان مشـترك عن التثقيف في مجال نزع السـلاح وعدم انتشـار الأسـلحة باسـم 55 بلدا في الدورة الثالثة للجنة التحضـيرية لمعاهدة عدم الانتشـار، وباسـم 89 بلدا في المؤتمر العاشـر لاستعراض المعاهدة؛

وبدأت اليابان برنامجا بعنوان "إعلاميون خاصـــون من أجل عالم خال من الأسلحة النووية" في عام 2010 بغرض الاطلاع شخصيا على تجارب الناجين من القصـف الذري (هيباكوشـا). وبالإضـافة إلى ذلك، أطلقت اليابان برنامجا بعنوان "الإعلاميون الشـباب من أجل عالم خال من الأسـلحة النووية" في عام 2013. وفي إطار هذا البرنامج، يتوقع من الشباب أن يتبادلوا معلوماتهم بشأن الآثار المأساوية للأسلحة النووية وأفكارهم بشأن الخطوات الممكن اتخاذها عبر الحدود وعلى مر الأجيال. وحتى 31 كانون الثاني/يناير 2023، كان قد جرى إرسال ما مجموعه 302 من الإعلاميين الخاصين، في 102 مناسبة، و 569 من الإعلاميين الشـــباب، في 42 مناســـبة، في جميع أنحاء العالم من خلال برامج اللجنة هذه.

وعقدت اليابان منتدى الإعلاميين الشـــباب من أجل عالم خالٍ من الأســـلحة النوويـة ثلاث مرات منذ آذار/مـارس 2016، بهدف إحيـاء أنشـــطـة برنـامج الإعلاميين الشـباب من أجل عالم خال من الأسـلحة النووية وتعزيز شـبكات خريجي برنامج الإعلاميين الشباب في اليابان والبلدان الأخرى.

واضـطلعت اليابان بجهود لعرض شـهادات هيباكوشـا على نطاق أوسـع وقامت بترجمتها إلى اللغات التالية: الأوردية والإســـبانية والألمانية والإندونيســـية والإنكليزية والأوكرانية والبولندية والتركية والروسية والرومانية والفرنسية والهندية والهولندية.

وفي عام 2015، افتتحت مدينتا هيروشـــيما وناكازاكي، بالتعاون مع حكومة اليابان، معرضـــاً دائماً عن القصـف الذري، في مكتب الأمم المتحدة في فيينا،

رقم الإجراء الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
	على غرار معرضـــيْ نيويورك وجنيف، لتعزيز فهم الدمار الهائل الذي يتســبب فيه استخدام الأسلحة النووية.
	وفي عام 2023، ساهمت اليابان بمبلغ 10 ملايين دولار للأمم المتحدة لإنشاء "صـندوق القادة الشـباب من أجل عالم خال من الأسـلحة النووية"، الذي أعلن عنه رئيس الوزراء كيشـيدا في المؤتمر العاشـر لاسـتعراض المعاهدة. والغرض من ذلك هو إنشـاء شبكة عالمية بين الشباب تهدف إلى التخلص من الأسلحة النووية من خلال دعوة قادة المستقبل من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على حد سواء إلى اليابان وإتاحة الفرص لهم للاطلاع شخصيا على حقائق القصف الذري في هيروشيما وناغازاكي.
	وفي عام 2023، شددت اليابان، إلى جانب أعضاء مجموعة الدول السبع، على أهمية التثقيف والتوعية في مجال نزع السـلاح وعدم الانتشـار، وشـجعت القادة والشـباب والناس من جميع أنحاء العالم على زيارة هيروشـيما وناغازاكي لإذكاء الوعي وتعزيزه بحقائق استعمال الأسلحة النووية.
ثانيا – عدم انتشار الأسلحة النووية	
23 يهيـب المؤتمر بجميع الـدول الأطراف أن تبـذل قصـارى جهدها في سـبيل تعزيز عالمية الانضـمام إلى المعاهدة، وألا تتخذ أي إجراءات يمكن أن تؤثر سلبا على فرص تحقيق عالمية المعاهدة.	بذلت اليابان كل ما في وسـعها لتشـجيع جميع الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشـــار على أن تنضـــم إلى المعاهدة ولدعوتها إلى القيام بذلك، على الفور وبدون أي شـــروط، بوصـــفها دولا غير حائزة للأســـلحة النووية من أجل تحقيق عالمية المعاهدة، وأن تتقيَّد بأحكامها وتتخذ خطوات عملية دعمًا لها، لحين الانضمام إليها.
24 يكرّر المؤتمر تـأييـد دعوة مؤتمرات الاســـتعراض الســـابقة إلى تطبيق الضـــمانات الشـــاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع المواد المصـــدرية أو المواد الانشطارية الخاصـة المستخدمة في جميع الأنشـــطة النووية الســـلمية التي تجري في الدول الأطراف وفقا لأحكام المادة الثالثة من المعاهدة.	وقعت اليابان اتفاق الضـــمانات الشـــاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في آذار/مارس 1977، ودخل الاتفاق حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر 1977. ووقعت اليابان البروتوكول الإضـافي للاتفاق في كانون الأول/ديسـمبر 1998، ودخل البروتوكول حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر 1999.
25 إذ يلاحظ المؤتمر أن 18 دولة من الدول الأطراف في المعاهدة لم تقم بعد بإدخال اتفاقات الضـــمانات الشـاملة حيّز النفاذ، فإنه يحثّها على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن ودون مزيد من الإبطاء.	تواصـل اليابان تشـجيع القبول العالمي باتفاق ضـمانات شـاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى جانب البروتوكول النموذجي الإضـــافي الملحق بالاتفاق، باعتبارهما المعيار الدولي للتحقق، وتدعو جميع الدول التي لم توقع عليهما بعد إلى أن تقوم بذلك وتدخلهما حيز النفاذ.
26 يؤكّد المؤتمر أهمية الوفاء بالتزامات عدم الانتشـــار ومعالجة جميع الأمور المتصلة بالامتثال حرصاً على عدم المساس بالمعاهدة وبسلطة نظام الضمانات.	نفذت اليابان التزامات اتفاق الضـــمانات الشـــاملة بينها والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتزامات البروتوكول الإضـــافي، وما برحت تبذل الجهود اللازمة لكفالة

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
		شفافية أنشطتها النووية. ويجري بانتظام استخلاص "الاستنتاج العام" منذ أن استُخلص لأول مرة في بيان الوكالة للضمانات لعام 2003. واليابان ملتزمة بتعزيز نظام عدم الانتشار النووي. وبصفة خاصة، تتعاون اليابان، بصفتها عضوا معيَّنا في مجلس محافظي الوكالة تعاوناً كاملاً مع الوكالة، وتقدم الدعم المناسب لأنشطتها.
27	يؤكد المؤتمر أهمية تسوية كافة حالات عدم الامتثال لالتزامات الضمانات بما يتفق تماما مع النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومع ما على الدولة الطرف المعنية من التزامات قانونية. وفي هذا الصدد، يدعو المؤتمر الدول الأعضاء إلى التعاون مع الوكالة.	بذلت اليابان قصارى جهدها لتسوية حالات عدم الامتثال لالتزامات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في كل فرصة ممكنة مع المجتمع الدولي، بما في ذلك بمناسبة اجتماعات مجلس محافظي الوكالة ومؤتمرها العام. وفيما يتعلق بكوريا الشمالية، شاركت اليابان في تقديم قرارات بشأن كوريا الشمالية في المؤتمر العام للوكالة. وفيما يتعلق بإيران، ساهمت اليابان في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، بما في ذلك تقديم المساعدة من خلال الوكالة.
28	يشجّع المؤتمر جميع الدول الأطراف التي لم تقم بعد بإبرام البروتوكولات الإضافية وبدء نفاذها على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن وعلى تنفيذها بشكل مؤقت ريثما يبدأ نفاذها.	ما فتئت اليابان تعمل بنشاط من أجل تحقيق عالمية البروتوكول الإضافي النموذجي، وتواصل تقديم المساعدة اللازمة، لا سيما إلى البلدان الآسيوية. ودعمت اليابان الحلقة الدراسية بشأن الترويج لإبرام بروتوكولات إضافية التي عقدتها الوكالة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في عام 2022.
29	يشجّع المؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن تواصل تسهيل قيام الدول الأطراف بإبرام اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية وبدء نفاذها وأن تواصل مساعدتها في هذا الصدد. ويدعو المؤتمر الدول الأطراف إلى النظر في اتخاذ تدابير محدّدة من شأنها أن تعزّز إضفاء العالمية على اتفاقات الضمانات الشاملة.	نظمت اليابان مناسبات للتوعية في بعض البلدان، من خلال وكالة الطاقة الذرية اليابانية/مركز الدعم المتكامل لمنع انتشار الأسلحة النووية وللأمن النووي، ودعمت الحلقات الدراسية الخاصة بضمانات الوكالة لتيسير تطبيق الضمانات بما في ذلك البروتوكول الإضافي. وشاركت اليابان وساهمت في الاجتماعات السنوية لشبكة ضمانات آسيا والمحيط الهادئ التي عقدت عبر الإنترنت في كانون الأول/ديسمبر 2020 وشباط/فبراير 2022، وفي فيينا نام في كانون الأول/ديسمبر 2022. وتتولى اليابان رئاسة اللجنة التوجيهية لشبكة ضمانات آسيا والمحيط الهادئ في الفترة من عام 2023 إلى عام 2024.
30	يدعو المؤتمر إلى توسيع نطاق تطبيق الضمانات ليغطي المنشآت النووية السلمية في الدول الحائزة للأسلحة النووية في إطار اتفاقات الضمانات الطوعية ذات الصلة، وذلك بأكثر الطرق الممكنة اقتصادا واتساما بالطابع العملي، مع مراعاة حجم الموارد المتوافرة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية،	قدمت مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح ورقة عمل بشأن توسيع نطاق تطبيق الضمانات في الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة عام 2013. انظر الصفحة التالية على الإنترنت: www.mofa.go.jp/mofaj/files/000182256.pdf.

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
	ويشـدّد على وجوب تطبيق الضـمانات الشـاملة والبروتوكولات الإضـافية على الصـعيد العالمي بمجرد إزالة الأسلحة النووية تماما.	
31	يشـجّع المؤتمر جميع الدول الأطراف التي لديها بروتوكولات كميات صـغيرة لم تقم بعد بتعديلها أو إلغائها على القيام بذلك، حسـب الاقتضـاء، في أقرب وقت ممكن.	تدعو اليابان جميع الدول إلى اعتماد بروتوكول الكميات الصـغيرة المعدَّل، حسب الاقتضاء. ومن خلال وكالة الطاقة الذرية اليابانية/مركز الدعم المتكامل لمنع انتشار الأسلحة النووية وللأمن النووي أيضاً، استضافت اليابان الدورات التدريبية الدولية للوكالة بشـأن تطبيق الضـمانات في الدول التي أبرمت بروتوكولات الكميات الصغيرة، في أعوام 2018، و 2019، و 2021.
32	يوصـي المؤتمر بأن تجري دراسة ضـمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتقييمها بشكل منتظم. وينبغي دعم وتنفيذ ما تتخذه هيئات السياسة التابعة للوكالة من مقرّرات تهدف إلى زيادة تعزيز فعالية ضـمانات الوكالة وتحسين كفاءتها.	تعمل اليابان على تعزيز فعالية ضـمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحسين كفاءتها. وبصـفة خاصـة، تدعم اليابان، بصـفتها عضـواً معيناً في مجلس محافظي الوكالة، جهد المدير العام والمجلس الرامية إلى الاسـتمرار في تعزيز فعالية وكفاءة ضمانات الوكالة.
33	يهيـب المؤتمر بجميع الـدول الأطراف أن تكفـل اسـتمرار حصـول الوكالة الدولية للطاقة الذرية على كامل الدعم السـياسـي والتقني والمالي حتى يمكنها الاضـطلاع على نحو فعّال بمسـؤوليتها عن تطبيق الضـمانات على النحو المطلوب في المادة الثالثة من المعاهدة.	احتلت اليابان في عام 2023 المركز الثالث كأكبر مسـاهم من حيث حجم إجمالي المدفوعات من الأنصـبة المقررة، والموارد الخارجة عن الميزانية، والتبرعات المقدَّمة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
34	يشجّع المؤتمر الدول الأطراف على أن تواصل، في إطار النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تطوير قاعدة تكنولوجية دولية للضـمانات المتقدمة تتسـم بالقوّة والمرونة والقدرة على التكيّف وفعالية التكلفة، وذلك من خلال التعاون فيما بين الدول الأعضاء ومع الوكالة.	يسـاهم برنامج الدعم الياباني لضـمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز الضـمانات الدولية من خلال إدخال تحسـينات على فعالية وكفاءة تطبيق الضمانات بنقل التكنولوجيا والخبرات اليابانية إلى الوكالة. وتدير وكالة الطاقة الذرية اليابانية المختبر النظيف للتحليلات والبحوث البيئية بصفتها عضوا في مختبرات شبكة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
35	يحث المؤتمر جميع الدول الأطراف على كفالة ألا تساعد صادراتها ذات الصلة بالطاقة النووية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على تطوير أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، وكفالة أن تكون صـادراتها هذه متوافقة تماما مع أهداف ومقاصد المعاهدة، كما هي منصوص عليها خاصة في المواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة، إلى جانب المقرّر الذي اتُّخذ في مؤتمر الاسـتعراض	عززت اليابان جهودها في مجال عدم انتشـار الأسـلحة النووية من خلال مجموعة موردي المواد النووية ولجنة زانغر، وكذلك من خلال تنفيذ الالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار النووي، من قبيل إرساء ضوابط التصدير الوطنية الفعالة المنصـوص عليها في قرار مجلس الأمن 1540 (2004). وتسـاهم اليابان بشكل إيجابي في أنشطة مجموعة موردي المواد النووية من خلال أمور منها، على سـبيل المثال، تولي دور مركز التنسـيق من خلال بعثتها الدائمة لدى المنظمات الدولية في فيينا.

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
	والتمديد لعام 1995 بشـــأن مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين.	
36	يشجّع المؤتمر الدول الأطراف، لدى قيامها بصياغة ضـوابطها التصـديرية الوطنية، على الاسـترشـاد بالمبادئ التوجيهية والتفاهمات التي جرى التفاوض بشأنها والاتفاق عليها من جانب أطراف متعددة.	تعمل اليابان بانتظام على تحديث لوائح الرقابة على صـــادراتها المحلية وفقاً للتغييرات في قوائم مراقبة الصادرات النووية المنسقة فيما بين الأطراف المتعددة.
37	يشجّع المؤتمر الدول الأطراف، لدى اتّخاذها قرارات بشأن تصدير مواد ذات صلة بالطاقة النووية، على إيلاء الاعتبار لما إذا كانت الدولة المتلقية قد نفذت التزاماتها بموجب ضـــمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.	وفقاً للمبادئ التوجيهية التي صـــاغتها أطراف متعددة، تنظر اليابان، عند اتخاذ قراراتها الخاصـــة بالتصـــدير، فيما إذا كانت الدولة المتلقية تقوم بتنفيذ التزاماتها بموجب ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
38	يدعو المؤتمر جميع الدول الأطراف، وهي تتصـرّف من منطلق تحقيق أهـداف المعـاهـدة، أن تراعي ما لجميع الدول الأطراف، ولا ســـيما النامية منها، من حق شـرعي في التمتّع بكامل فرص الحصـول على المواد والمعـدّات والمعلومـات التكنولوجيـة النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية.	انظر الكتاب الأزرق التالي عن الســياســـة الخارجية لليابان فيما يتعلق بقائمة البلدان التي أبرمت معها اتفاقات ثنائية للتعاون النووي: https://www.mofa.go.jp/policy/other/bluebook/2022/en_html/chapter3/c030104.html ”(3) اســـتخدامات الطاقة النووية في الأغراض الســـلمية: اتفاقات التعاون النووي الثنائية“
39	تشـــجَّع الـدول الأطراف على أن تســـهّـل نقـل التكنولوجيا والمواد النووية وعلى إقامة تعاون دولي فيما بين الدول الأطراف وفقا لأحكام المواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المعاهدة، وعلى أن تزيل في هذا الصـــدد أي معوّقات تتعارض مع المعاهدة دونما موجِب.	انظر الكتاب الأزرق التالي عن السياسة الخارجية لليابان فيما يتعلق بسياستها للتعاون النووي: https://www.mofa.go.jp/policy/other/bluebook/2022/en_html/chapter3/c030104.html ”(3) اســـتخدامات الطاقة النووية في الأغراض الســـلمية: اتفاقات التعاون النووي الثنائية“
40	يشجّع المؤتمر جميع الدول على الحفاظ على أعلى المســـتويات الممكنة للأمن والحماية المادية للمواد والمنشآت النووية.	شكّل مؤتمر قمة الأمن النووي لعام 2016 مناسبة للإعلان عن مختلف الجهود التي بذلتها اليابان. وللاطلاع على موجز لتلك الجهود، يرجى زيارة الصـــفحة التالية: www.mofa.go.jp/dns/n_s_ne/page3e_000467.html. وفي 10 شـــباط/فبراير 2020، ألقى وزير خارجية اليابان، كينجي واكاميا، رئيس وفد اليابان إلى المؤتمر الدولي للأمن النووي الذي تعقده الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كلمة بشـــأن جهود اليابان الرامية إلى تعزيز الأمن النووي. انظر الصفحة التالية على الإنترنت:

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
		www.mofa.go.jp/mofaj/files/000566963.pdf.
41	يشجّع المؤتمر جميع الدول الأطراف على أن تطبّق، حسب الاقتضاء، توصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الحماية المادية للمواد والمنشآت النووية (الوثيقة INFCIRC/225/Rev.4 (المصوّبة)) وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة في أقرب موعد ممكن.	ما فتئت اليابان تتابع عن كثب المعايير (الإرشادات) المعترف بها دوليا بشأن الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية (INFCIRC/225/Rev.5)، وذلك عن طريق إدراج تدابير الحماية المادية الموصى بها، في صكوكها القانونية والتنظيمية، بما في ذلك القانون المتعلق بتنظيم المواد النووية المصدرية، ومواد الوقود النووي والمفاعلات النووية. وكان أحدث الإجراءات المتخذة في هذا الصدد هو تنقيح أوامر هيئة تنظيم الشؤون النووية في أيلول/سبتمبر 2016 للتصدي للتهديدات الداخلية. وبدأ المشغلون التحقق من الموثوقية في تشرين الثاني/نوفمبر 2017. وبالإشارة إلى المتطلبات الواردة في الوثيقة INFCIRC/225/Rev.5 وسائر الصكوك الدولية ذات الصلة، لاحظت البعثة التي أوفدتها الخدمة الاستشارية الدولية الخاصة بالحماية المادية في عام 2015 وكذلك بعثة المتابعة التي أوفدتها في عام 2018، أن نظام الأمن النووي في اليابان قوي وراسخ ويتضمن المبادئ الأساسية لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية. وقد أتاحت اليابان للجمهور تقرير عام 2015 الصادر عن البعثة التي أوفدتها الخدمة الاستشارية الدولية الخاصة بالحماية المادية، وكذلك تقرير عام 2018 الصادر عن بعثة المتابعة التي أوفدتها الخدمة، باستثناء الأجزاء السرية. انظر الصفحات التالية على الإنترنت: www.nsr.go.jp/data/000295552.pdf و www.nsr.go.jp/data/000295553.pdf.
42	يدعو المؤتمر جميع الدول الأطراف في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية إلى التصديق على تعديل الاتفاقية في أقرب وقت ممكن، ويشجّعها على التصرّف وفقا لأهداف التعديل ومقاصده إلى حين بدء نفاذه. ويشجّع المؤتمر أيضا جميع الدول التي لم تقم بعد بالانضمام إلى الاتفاقية واعتماد التعديل على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.	أبرمت اليابان اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في عام 1988 وتعديلها لعام 2005 في عام 2014. انظر الصفحة التالية على الإنترنت: www.mofa.go.jp/press/release/press4e_000334.html.
43	يحثّ المؤتمر جميع الدول الأطراف على تطبيق مبادئ مدونة قواعد السلوك المنقحة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن أمان المصادر المشعّة وأمنها، وكذلك الإرشادات المتعلقة باستيراد وتصدير المصادر المشعّة التي أقرّها مجلس محافظي الوكالة في عام 2004.	ما فتئت اليابان تمتثل بدقة للمعايير (التوجيهات) المعترف بها دوليا بشأن المصادر المشعة (IAEA/CODEOC/2004 و IAEA/CODEOC/IMP-EXP/2005) بإدراج التدابير الموصى بها في صكوكها القانونية والتنظيمية، بما في ذلك قانون تنظيم النظائر المشعة، وما إلى ذلك.

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
44	يهيب المؤتمر بجميع الدول الأطراف أن تحسّن من قدراتها الوطنية على كشف الاتجار غير المشروع بالمواد النووية وردعه واعتراضه في كل أنحاء أقاليمها وفقا لالتزاماتها القانونية الدولية ذات الصلة، ويهيب بالدول الأطراف التي هي في وضع يمكنها من العمل على تعزيز الشراكات الدولية وبناء القدرات في هذا المجال أن تفعل ذلك. ويهيب المؤتمر أيضا بالدول الأطراف أن تقوم بإنشاء وإنفاذ ضوابط محلية فعّالة لمنع انتشار الأسلحة النووية وفقا لالتزاماتها القانونية الدولية ذات الصلة.	ولاحظت البعثة التي أوفدتها خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام 2016 أن الحكومة اليابانية التزمت رسميا للوكالة بإدراج مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها والإرشادات التكميلية بشأن استيراد المصادر المشعة وتصديرها في التشريعات الوطنية. انظر الصفحة التالية على الإنترنت: www.nsr.go.jp/data/000148261.pdf (انظر 2-1). يمكن الاطلاع في صفحة الإنترنت التالية على أحدث مصفوفة لليابان بشأن حالة تنفيذها لقرار مجلس الأمن 1540 (2004)، التي أقرتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540: https://www.un.org/en/sc/1540/documents/JapanReport2Sep2020.pdf. وأسهمت اليابان بشكل كبير في الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل خلال رئاستها لها في عام 2023. انظر الصفحة التالية على الإنترنت: https://www.mofa.go.jp/dns/n_s_ne/page1e_000598.html. وشاركت اليابان بفعالية في التمرينات والاجتماعات التي نظّمتها المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار. فقد استضافت اليابان في تموز/يوليه 2018 التمرين الذي نظمته المبادرة فيما يتعلق بالحظر البحري في إطار تمرينات درع المحيط الهادئ لعام 2018. انظر الصفحة التالية على الإنترنت: www.mofa.go.jp/dns/n_s_ne/page25e_000216.html. وشاركت اليابان مؤخرا في تمرين الحظر البحري الذي استضافته الولايات المتحدة، في آب/أغسطس 2022. واستضافت اليابان الاجتماع العام للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي في طوكيو في حزيران/يونيه 2017. انظر الصفحة التالية على الإنترنت: www.mofa.go.jp/press/release/press4e_001613.html. وتشارك اليابان في قاعدة بيانات الحادثات والاتجار غير المشروع التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتقدم تقارير عند وقوع حوادث. واستضافت اليابان الندوة الدولية لأمن النقل في طوكيو في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، بمشاركة خبراء من أكثر من 30 دولة ومنظمة دولية، من قبيل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. انظر الصفحة التالية على الإنترنت:

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
		.www.mofa.go.jp/press/release/press4e_002681.html
45	يشجّع المؤتمر جميع الدول الأطراف التي لم تصبح بعد طرفا في الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.	أصبحت اليابان طرفا في الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في عام 2007.
46	يشجّع المؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مواصلة تقديم المساعدة إلى الدول الأطراف لتعزيز ضوابطها التنظيمية الوطنية المتعلقة بالمواد النووية، بما في ذلك إنشاء وتعهّد نظم الدولة لحصر ومراقبة المواد النووية، إلى جانب النظم على الصعيد الإقليمي. ويدعو المؤتمر الدول الأعضاء في الوكالة إلى توسيع نطاق دعمها للبرامج ذات الصلة التي تنفذها الوكالة.	من خلال وكالة الطاقة الذرية اليابانية/مركز الدعم المتكامل لمنع انتشار الأسلحة النووية وللأمن النووي، تنظم اليابان بنشاط مختلف الحلقات الدراسية وحلقات العمل الثنائية، والدورات التدريبية الدولية لموظفين من سائر الدول الأعضاء لتعزيز مهام نظمها الحكومية لحصر المواد النووية ومراقبتها، وبعض الدورات التدريبية لفائدة موظفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من قبيل دورات التدريب على طرق التفتيش المتعلقة بعمليات إعادة المعالجة سواء في المنشآت التجريبية التابعة لوكالة الطاقة الذرية اليابانية، من قبيل منشأة المعالجة الكيميائية، أو في مصنع إعادة المعالجة في توكاي.
	ثالثا – استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية	
47	احترام خيارات كل بلد وقراراته في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية دون المساس بسياساته أو اتفاقات وترتيبات التعاون الدولي لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وسياساته المتعلقة بدورة الوقود.	تستخدم اليابان الطاقة النووية في الأغراض السلمية في كل من التطبيقات المتعلقة بتوليد الطاقة ومختلف مجالات التطبيقات غير المتعلقة بتوليد الطاقة، وذلك بموجب المبدأ الذي ينص على أن يكون استخدام التكنولوجيا النووية مصحوباً في جميع مراحله بالالتزام بأعلى معايير السلامة والأمن وفعالية الضمانات وبالتطبيق المستمر لهذه المعايير بشفافية كاملة.
48	التعهد بتيسير حق الدول الأطراف في المشاركة في أكبر قدر ممكن من تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتأكيد ذلك الحق من جديد.	انظر الإجراء 39.
49	التعاون مع الدول الأطراف الأخرى أو المنظمات الدولية في مواصلة تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحاجات المناطق النامية من العالم.	للاطلاع على أمثلة على ما تبذله اليابان من جهود، يرجى زيارة الصفحتين التاليتين على الإنترنت: – تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتعاون التقني، https://www.iaea.org/sites/default/files/gc/gc66-inf7.pdf – الموقع الشبكي لمنتدى التعاون النووي في آسيا، www.fnca.mext.go.jp/english/index.html

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
50	منح معاملة تفضيلية للدول الأطراف في المعاهدة غير الحائزة للأسلحة النووية، مع إيلاء الاعتبار لاحتياجات البلدان النامية على وجه الخصوص.	للاطلاع على أمثلة على ما تبذله اليابان من جهود، انظر الصفحة التالية على الإنترنت، التي تتضمن أحدث تقرير للوكالة عن التعاون التقني: https://www.iaea.org/sites/default/files/gc/gc66-inf7.pdf.
51	تيسير عمليات نقل التكنولوجيا النووية والتعاون الدولي بين الدول الأطراف وفقا للمواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المعاهدة، والقضاء في هذا الصدد على أي قيود لا مبرر لها تتناقض مع المعاهدة.	انظر الإجراء 38.
52	مواصلة بذل الجهود، في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لتعزيز فعالية وكفاءة برنامجها للتعاون التقني.	تشارك اليابان بنشاط في الاجتماعات ذات الصلة التي تعقدها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز فعالية وكفاءة برنامج الوكالة للتعاون التقني، بما في ذلك اجتماعات مجلس المحافظين والمؤتمر العام.
53	تعزيز برنامج الوكالة للتعاون التقني في مساعدة الدول الأطراف النامية في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.	تشارك اليابان بنشاط في لجنة المساعدة والتعاون في المجال التقني التابعة لمجلس محافظي الوكالة، وتساهم أيضاً في صندوق التعاون التقني وفي مبادرة الاستخدامات السلمية بغية تعزيز برنامج الوكالة للتعاون التقني.
54	بذل كل جهد ممكن واتخاذ خطوات عملية لضمان أن تكون موارد الوكالة الدولية المخصصة لأنشطة التعاون التقني كافية ومضمونة ويمكن التنبؤ بها.	ظل معدل مساهمة اليابان في صندوق التعاون التقني دائما 100 في المائة.
55	تشجيع جميع الدول التي هي في وضع يسمح لها بتقديم مساهمات إضافية للمبادرة التي تهدف إلى جمع 100 مليون دولار على مدار السنوات الخمس المقبلة كمساهمات خارجة عن الميزانية لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن تفعل ذلك، مع الترحيب بالمساهمات التي سبق أن تعهدت بها البلدان ومجموعات البلدان لدعم أنشطة الوكالة.	حتى شهر كانون الأول/ديسمبر 2022، كانت اليابان قد أسهمت بأكثر من 43,5 مليون دولار في مبادرة الاستخدامات السلمية.
56	تشجيع الجهود الوطنية والثنائية والدولية لتدريب القوة العاملة الماهرة اللازمة لتطوير استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية.	للاطلاع على أمثلة على ما تبذله اليابان من جهود، يرجى زيارة الصفحات التالية على الإنترنت: – تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتعاون التقني https://www.iaea.org/sites/default/files/gc/gc66-inf7.pdf – وكالة الطاقة الذرية اليابانية/مركز الدعم المتكامل لمنع انتشار الأسلحة النووية وللأمن النووي

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
		http://www.jaea.go.jp/04/iscn/activity/capabuil_en.html و http://www.jaea.go.jp/04/iscn/activity/forum_en.html – الشبكة اليابانية لتنمية الموارد البشرية النووية http://jn-hrd-n.jaea.go.jp/en – اتفاق التعاون الإقليمي http://www.rcaro.org – مركز بناء قدرات شبكة التصدي والمساعدة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في فوكوشيما: – http://www.iaea.org/newscenter/pressreleases/iaea-ranet-capacity-building-centre-fukushima-begins-work – http://www.iaea.org/newscenter/news/school-of-radiation-emergency-management-held-in-iaea-capacity-building-centre – http://www.iaea.org/newscenter/news/iaea-course-in-asia-and-pacific-region-focuses-on-the-use-of-radiation-monitoring-for-public-protection-in-a-nuclear-emergency – http://www.iaea.org/newscenter/news/japan-to-support-use-of-ndt-technology-for-recovery-from-earthquakes-floods-in-asia-and-the-pacific
57	ضمان أن يكون استخدام الطاقة النووية، عند تطوير الطاقة النووية، بما في ذلك القوى النووية، مصحوبا بالتزامات بالضمانات والتنفيذ المستمر لها فضلا عن مستويات السلامة والأمن الملائمة والفعالة، بما يتفق مع التشريعات الوطنية للدول والالتزامات الدولية ذات الصلة.	للاطلاع على أحد الأمثلة، انظر الصفحة التالية على الإنترنت: – الوكالة الدولية للطاقة الذرية، *Country Nuclear Power Profiles* (ملامح الطاقة النووية القُطرية)، إصدار عام 2020: اليابان .https://cnpp.iaea.org/countryprofiles/Japan/Japan.htm
58	مواصلة مناقشة وضع نهج متعددة الأطراف لدورة الوقود النووي، بطريقة غير تمييزية وشفافة تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو المنتديات الإقليمية، بما في ذلك إمكانيات إنشاء آليات لضمان إمدادات الوقود النووي وكذلك الخطط الممكنة للتعامل مع المرحلة الختامية لدورة الوقود دون أن يؤثر ذلك على الحقوق المنصوص عليها في المعاهدة ودون المساس بالسياسات الوطنية لدورة الوقود، مع معالجة التعقيدات التقنية والقانونية والاقتصادية المحيطة بهذه	انظر قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية GC (63)/RES/10 المعنون "تعزيز أنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها". وتؤيد اليابان هذا القرار. وتشير "تطبيقات القوى النووية" الواردة في القرار إلى بنود من قبيل التعزيز المشترك للابتكارات في مجالي المفاعلات النووية، ودورات الوقود، وكذلك المناقشة فيما بين الدول الأعضاء المهتمة بوضع نهُج متعددة الأطراف لدورة الوقود النووي. انظر الصفحة التالية على الإنترنت: .https://www.iaea.org/sites/default/files/gc/gc63-res10.pdf

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
	القضايا، بما في ذلك في هذا الصدد، شرط الوكالة بشأن الضمانات الشاملة.	
59	النظر في الانضمام، إن لم تكن قد انضمت بعد، لاتفاقية الأمان النووي، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، والاتفاقية المشتركة المتعلقة بسلامة تصريف الوقود المستهلك وسلامة تصريف النفايات المشعة، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والتصديق على تعديلها بحيث يمكن أن يبدأ نفاذها في موعد مبكر.	أبرمت اليابان الاتفاقيات التالية: – اتفاقية الأمان النووي (1995) – اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي (1987) – اتفاقية بشأن تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ اشعاعي (1987) – اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية (1988) – الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة (2003) – الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي (2007) – تعديل لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية (2014)
60	تشجيع تبادل أفضل الممارسات في مجال الأمان والأمن النوويين، بعدة طرق منها الحوار مع ممثلي الصناعة النووية والقطاع الخاص، حسب الاقتضاء.	في 10 شباط/فبراير 2020، ألقى وزير الدولة للشؤون الخارجية، كينجي واكاميا، رئيس وفد اليابان إلى المؤتمر الدولي للأمن النووي الذي تعقده الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كلمة بشأن جهود اليابان الرامية إلى تعزيز الأمن النووي. انظر الصفحة التالية على الإنترنت: http://www.mofa.go.jp/mofaj/files/000566983.pdf. انظر التقرير الوطني لليابان عن الاجتماع الاستعراضي التاسع لاتفاقية الأمان النووي، المعقود في عام 2022، على الصفحة التالية على الإنترنت: https://www.nra.go.jp/data/000402611.pdf. وفي 21 أيلول/سبتمبر 2020، ألقى وزير الدولة لمكتب مجلس الوزراء، شينجي إينوي، رئيس وفد اليابان، كلمة في المؤتمر العام الرابع والستين للوكالة الدولية للطاقة الذرية. انظر الصفحة التالية على الإنترنت: http://www.iaea.org/sites/default/files/20/09/japan-gc64.pdf. وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر 2019، وتطلعًا إلى دورة الألعاب الأولمبية ودورة الألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة في طوكيو في عام 2020، أجرت الوزارات والوكالات المعنية التابعة لحكومة اليابان، بالتعاون مع الوكالة، تمرين محاكاة نظرية بشأن تدابير الأمن النووي فيما يتعلق بالأحداث العامة الكبرى. انظر التقرير الوطني لليابان المتعلق بالاجتماع السابع المعقود في عام 2022 لاستعراض الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، على الصفحة التالية على الإنترنت: https://www.nra.go.jp/data/000366720.pdf.

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
		وألقى وزير الدولة للشـــؤون الخارجية، كينتارو ســـونورا، رئيس وفد اليابان إلى المؤتمر الدولي للأمن النووي الذي تعقده الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كلمة في 5 كانون الأول/ديسمبر 2016. انظر الصفحة التالية على الإنترنت: http://www.mofa.go.jp/mofaj/files/000209417.pdf. وأعربت اليابان في ذلك المؤتمر عن عزمها على العمل مع الوكالة تعزيزًا للتدابير التي يتخذها البلد لمكافحة الإرهاب، نظرا لأن اليابان اختيرت لاستضافة الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للأشـــخاص ذوي الإعاقة في طوكيو في عام 2020. وفي شـــباط/فبراير 2018، وقعت اليابان والوكالة على الترتيبات العملية بشـأن التعاون في مجال دعم تنفيذ تدابير الأمن النووي بمناسـبة تنظيم دورة الألعاب الأولمبية ودورة الألعاب الأولمبية للأشـــخاص ذوي الإعاقة في طوكيو في عام 2020. انظر الصفحة التالية على الإنترنت: www.mofa.go.jp/press/release/press11e_000021.html. وتعقد وكالة الطاقة الذرية اليابانية/مركز الدعم المتكامل لمنع انتشـــار الأســـلحة النووية وللأمن النووي، حلقة عمل مع المعهد العالمي للأمن النووي ســـنويًا منذ عام 2012. وقد عُقدت حلقة العمل العاشـــرة في يومي 24 و 25 شـــباط/فبراير 2022. وناقش المشاركون أهمية ثقافة الأمن النووي في تنفيذ تدابير الأمن النووي الفعالة في مرفق نووي والممارسات الجيدة في التقييم الذاتي لثقافة الأمن النووي.
61	تشـــجيع الدول المعنية، على أســـاس طوعي، على مواصـــلة الحد من اليورانيوم العالي التخصـــيب في المخزونات والاســـتخدام المدنيين، حيثما كان مجديا تقنيا واقتصاديا.	أصدرت اليابان تقريرها المرحلي الوطني: مؤتمر قمة الأمن النووي لعام 2016. انظر الصفحة التالية على الإنترنت: www.mofa.go.jp/mofaj/files/000144982.pdf. وجرى تنفيـذ العـديـد من الجهود منـذ قمـة الأمن النووي لعـام 2016. انظر الصفحتين التاليتين على الإنترنت: https://www.mofa.go.jp/mofaj/files/100347252.pdf و https://www.mext.go.jp/en/news/topics/detail/mext_00084.html.
62	نقل المواد المشـــعة بما يتفق مع المعايير الدولية للأمان والأمن وحماية البيئة ذات الصلة، ومواصلة الاتصـال بين دول الشـحن والدول السـاحلية لغرض بناء الثقة ومعالجة الشـــواغل المتعلقة بأمان النقل وأمنه والتأهب لحالات الطوارئ.	من خلال القانون المتعلق بتنظيم المواد المصـدرية النووية، ومواد الوقود النووي والمفاعلات النووية، وقانون ســـلامة الســـفن، وقانون الملاحة الجوية المدنية واللوائح الوطنية الأخرى، تطبق اليابان لائحة الوكالة الدولية للطاقة الذرية رقم SSR-6 لعام 2018، وغيرها من المعايير الدولية بشأن نظم النقل. وتستمر دول الشحن، بما في ذلك اليابان، في التواصل مع الدول الساحلية لغرض بناء الثقة ومعالجة الشواغل المتعلقة بأمان النقل وأمنه والتأهب لحالات الطوارئ.

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
63	وضع نظام للمسؤولية النووية المدنية بأن تصبح طرفا في الصكوك الدولية ذات الصلة أو تعتمد تشريعات وطنية مناسبة، على أساس المبادئ التي أرستها الصكوك الدولية الرئيسية ذات الصلة.	أبرمت اليابان في 15 كانون الثاني/يناير 2015 اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية. ونتيجة لذلك، دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في 15 نيسان/أبريل 2015. انظر الصفحة التالية على الإنترنت بخصوص وضع اليابان إزاء الصكوك الدولية المتعلقة بالمسؤولية النووية، وكذلك التشريعات الوطنية المتعلقة بالمسؤولية النووية: – الوكالة الدولية للطاقة الذرية، *Country Nuclear Power Profiles* (ملامح الطاقة النووية القُطرية)، إصدار عام 2020: اليابان https://cnpp.iaea.org/countryprofiles/Japan/Japan.htm
64	يدعو المؤتمر جميع الدول إلى الالتزام بالمقرر الذي اتخذ بتوافق الآراء في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في 18 أيلول/سبتمبر 2009 بشأن حظر الهجمات المسلحة أو التهديد بشنها على المنشآت النووية سواء كانت قيد التشغيل أو قيد الإنشاء.	أصدرت اليابان تقريرها المرحلي الوطني: مؤتمر قمة الأمن النووي لعام 2016. انظر الصفحة التالية على الإنترنت: www.mofa.go.jp/mofaj/files/000144982.pdf. وللحيلولة دون وقوع هجمات مسلحة على المنشآت النووية أو تهديدات ضدها، يقوم حراس الأمن وضباط الشرطة بحماية المنشآت النووية، ويجرون تدريبات منتظمة لتعزيز قدراتهم.